النظام الاقتصادى العالمى الجديد

والنضال من أجل التحرر الاقتصادى

د. اسماعيل صبرى عبدالله

يقدم د. اسماعيل صبرى عبدالله فى هذا العدد دراسته عن قضية حالة وحيوية هى قضية التحرر الاقتصادى لدول العالم الثالث. وتتضح أهمة هذه الدراسة من ان الكاتب قد شارك فى الفترة من يوليو الى نوفمبر فى عدد من اللجان والندوات الدولية التى عقدت لدراسة هذه القضية . فقد اشترك د. اسماعيل صبرى فى:

١ ــ ندوة « المعهد الاطلسى للشئون الدولية » التى عقدت فى باريس فى ١٣ يونية ١٩٧٥ ، وشارك فيها اكثر من مائة من الاقتصاديين وخبراء التنمية وكبار رجال الاعمال من دول حلف الاطلسى واليابان لبحث العلاقات بين « الشمال والجنوب ».

٢ ــ « ملتقى الجزائر الاول لدراسة النظام الاقتصادى العالمى الجديد» الذى اجتمع فى مدينة الجزائر العاصمة فى الفترة من ٢٤ الى ٢٨ يونية ١٩٧٥، وقد رأس اللجنة الاولى التى أعدت توصيات الملتقى فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية وكيف توجه لخدمة الجماهير الشعبية العريضة .

٣ــ مجموعة العمل الخاصة التى كلفها «منتدى العالم الثالث » لاعداد مقترحات محددة عن النظام الاقتصادى العالمى الجديد تعبر عن مطالب الدول النامية. وقد تم اعداد هذه الوثيقة فى مدينة المكسيك فى الفترة من ٢٠ الى ٢٤ اغسطس ١٩٧٥ . وقد تبنتها حكومات الجزائر والمكسيك وباكستان وسيرلانكا وبيرو وفنزويلا وقدمتها للدورة الخاصة السابعة للجمعية العامة للامم المتحدة ..

٤ ــ «مجموعة المستشارين» المحدودة العدد التى شكلها المدير العام لمنظمة العمل الدولية لابداء الرأى فى التقرير الاساسى المعد ليكون اساسا لمناقشات «المؤتمر الثلاثى للعمالة ، وتوزيع الدخول والتقسيم الدولى للعمل » الذى دعت المنظمة لعقده فى مايو ١٩٧٦.

٥ــ «ندوة المنظمات غير الحكومية» التى انعقدت بمقر الامم المتحدة اثناء انعقاد الدورة الخاصة، وناقشت قضايا النظام الاقتصادى العالمى الجديد [٢ــ١٢ــ سبتمبر ١٩٧٥].

٦ــ «لجنة الخبراء» الدولية التى شكلها «مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » بالاشتراك مع « برنامج الامم المتحدة للتنمية » فى جنيف [٢٠ ــ ٢٤ اكتوبر ١٩٧٥] لبحث موضوع « البيئة والتنمية » .

٧ــ رأس اجتماع اللجنة الخاصة التى شكلتها «الجمعية الدولية للتنمية» للاشراف على تطوير بنيان الجمعية ونشاطها لتصبح منبرا دوليا غير حكومى لعرض ومناقشة التجارب والاراء المختلفة المتعلقة بالتنمية والقضايا الاساسية للاقتصاد العالمى».

كما دعته « جامعة الامم المتحدة » للمشاركة فى وضع برامج البحث والدراسة فى المجالات المتشابكة المتعلقة بالتنمية الشاملة بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية. .

عقدت

الجمعية العامة للامم المتحدة دورتها الاستثنائية السابعة فى الثانى من سبتمبر الماضى ، وافضت اعمالها المخصصة « للتعاون والتنمية » الى التراضى العام حول سبع توصيات ، رأت فيها فقط البدء فى اقامة « **نظام اقتصادى عالمى جديد** » .

وأول ما ينصرف اليه الذهن ، عند سماع هذا التعبير، هو العلاقات بين ما يسمى الدول الصناعية المتقدمة من ناحية، والدول النامية من ناحية اخرى ، والتى تشكل فى مجموعها النظام الاقتصادى العالمى. والواقع أن الحديث حول مساوىء النظام الاقتصادى العالمى قد بدأ تاريخيا بالفعل فى هذا المجال بالذات. ولكن المناقشات والدراسات التى جرت خلال اكثر من عشر سنوات ، والاحداث الاقتصادية والسياسية التى شهدها العالم فى السنوات الاخيرة وفى مقدمتها حرب اكتوبر وما تبعها من مواقف منظمة الدول المصدرة للبترول ، ثم الانتصار الرائع لشعب فيتنام بدلالته التاريخية، كل ذلك فتح آفاقا للتفكير جديدة وكثيرة ، وطرح قضايا متعددة لاول مرة مثل التلوث ونوعية الحياة ، ووضعت موضع التساؤل مفاهيم كانت حتى الفترة الاخيرة فى موضع المسلمات مثل التقدم والنمو والتنمية والتصنيع .

وهكذا اكتسب الحديث عن النظام الاقتصادى العالمى الجديد عمقا يتجاوز بكثير مجرد العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، واخذ يسير فى اتجاه عملية تصور شامل لمستقبل البشرية تضمن لشعوبها حياة كريمة ماديا وحضاريا ، او على الاقل تصونها من كوارث تبدو محققة الوقوع اذا تركت امور الاقتصاد العالمى تسير على نسق تلقائى. وفى هذا يقول عدد من المفكرين الكبار الذين يغلب عليهم «الاعتدال» سياسيا:

«لقد تبين لنا خلال السنوات الاخيرة، وبالرغم من المنجزات الضخمة التى تحققت فى عدد من المجالات ، ان الطريق الذى اخذنا السير فيه يبدو مفضيا الى الكوارث واليأس » [1] .

ومهما يكن من أمر فقد اصبحت قضية النظام الاقتصادى العالمى الجديد مطروحة لا على مستوى الاجتهاد العلمى وحده وانما فى المحافل الدولية الرسمية وفى مقدمتها هيئة الامم المتحدة ، وصدر بشأنها بالفعل عدد من القرارات ذات الاهمية التاريخية. وعبر سلسلة من المواجهات تشكل اطارا من الاجراءات للحوار ، ومناقشة الحلول واقرار بعضها على الاقل.

مقررات مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز

وتعتبر نقطة البدء الرسمية لهذا الجهد المنظم على المستوى الدولى قرارا اتخذه رؤساء دول مجموعة عدم الانحياز فى مؤتمرهم الرابع بمدينة الجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣. فقد كان من بين مقررات ذلك المؤتمر العمل على اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد اكثر عدالة، واقدر على تحقيق التقدم لمجموع البشرية وصيانة السلام العالمى.. وبعد أقل من شهر من صدور هذا القرار توالت احداث خطيرة اتاحت له الفرصة لان يصبح اكثر من « اعلان برغبة » تصدره الدول النامية ولا تصغى اليه الدول المتقدمة الا باذن لاهية. فقد اندلعت حرب اكتوبر التى خاضتها القوات المسلحة المصرية والسورية بكفاءة وشجاعة فكانت المباغتة الكبرى لاولئك الذين بنوا حساباتهم على ان العرب، وبصفة عامة شعوب العالم الثالث، يتكلمون كثيرا ولا يفعلون الا القليل، وحتى هذا القليل يكون عادة محدود الاثر. واتخذت الدول العربية المصدرة للبترول ، وسط قعقعة السلاح ورائحة الدم الذكى المراق فى سيناء والجولان تهز الوجدان فى كل بيت عربى، قرارا هو الاول من نوعه فى تاريخ العلاقات الحديثة بين الغرب والعالم الثالث: تخفيض انتاج البترول تدريجيا وحظر تصديره للدول المساندة لاسرائيل . وكانت الدلالة البعيدة لهذه المعركة العربية هو أن مفتاح رخاء الغرب يوجد فى احوال كثيرة بيد الدول النامية ، وان لهذه الدول القدرة على ان تهدد هذا الرخاء، وعلى أثر هذا الموقف سارعت منظمة الدول المصدرة للبترول ، والتى ينتشر اعضاؤها فى قارات العالم الثالث الثلاث، الى رفع سعر تصدير الخام عدة مرات حتى بلغ سعره فى ١٩٧٤، خمسة أمثال السعر السائد قبل حرب اكتوبر. ولم يكن فى مسلك «الاوبك» اى تعسف. فالحقيقة التاريخية الصارخة هى ان النفط، وهو مورد غير متجدد ، كان يباع بأقل من قيمته بكثير . ولكن نمو الاقتصاد الغربى خلال الثلاثين عاما الاخيرة

---

[1] انظر مقدمة التقرير الاول عن « مراجعة النظام المالى » الذى أعده لحساب « نادى روما » اثنان وعشرون من المفكرين من مختلف القارات [يونية ١٩٧٥] برياسة بان تيبرجن الحائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد ومن بين هذا الفريق السيدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن .

اعتمد بشكل اساسى على هذا المصدر الرخيص للطاقة ، ولذلك كان تطبيق الاسعار الجديدة بمثابة هزة عنيفة للاقتصاد الغربى فى مجموعه. ولكن قدرات ذلك الاقتصاد تحميه بلا ادنى شك من الانهيار بسبب اجراء قصير من هذا النوع حتى ولو بتكلفة عالية لعملية اعادة التنظيم فى ضوء الاسعار الجديدة. ومع ذلك **فالاثر الاهم والابقى والذى يعتبره كثير من الاقتصاديين نقطة تحول تاريخية، هو أنه لاول مرة فى التاريخ الحديث يصدر [illegible] الاقتصاد الغربى تأثيرا كبيرا من خارج الغرب** . لقد كتب الكثير عن فوائض البترول وانتقال الثروة من الدول الغنية تقليديا الى دول كانت بالامس فقيرة، واسرفت صحافة الغرب فى الحديث عن «محدثى الثراء» وتبديدهم لمواردهم. والكل يعرف ان الجزء الاعظم من الفوائض يعود مرة اخرى للدول الغربية فى شكل استثمارات وقروض وودائع ، ولكن جوهر التغير الذى حدث يظل فى التحليل الاخير . ومن وراء ذلك كله ، **ان قرار «الاوبيك» قد نقل لاول مرة ولو لاجل محدود وبمناسبة سلعة واحدة السلطة الاقتصادية الى العالم الثالث**، حقا ان الوضع المتميز للبترول كمادة اولية ومصدر للطاقة ، والجهد المثابر والمنظم والمبنى على دراسات واقية للانتاج والتسويق منذ ان نشأت « الاوبيك » فى اوائل الستينات ،قد وفر لها افضل الفرص .ولكن ليس ثمة ما يحول على المدى المتوسط دون الدول النامية المنتجة للمواد الاولية — ولا سيما الاستراتيجية منها — ومحاكاة المثل الناجح ، ولو بقدر اقل من النجاح .. وقد جاء انتصار شعوب الهند الصينية وبصفة خاصة الشعب الفيتنامى بعد حرب الثلاثين عاما ليؤكد ان استخدام القوة العسكرية لم يعد الوسيلة الفعالة التى طالما اعتمد عليها الغرب فى تأكيد سلطته الاقتصادية . ان التفكير السطحى القائم على التسليم بأن الدول المتقدمة تملك كل عناصر القوة الاقتصادية فى حين لا تملك الدول النامية الا الفقر والجهل والمرض اخذ يتراجع امام تزايد الوعى بعناصر القوة التى يملكها العالم الثالث. ان العملية التاريخية التى يمكن ان تؤدى الى نظام اقتصادى عالمى جديد قد بدأت بالفعل.

الدورة الخاصة السادسة

للجمعية العامة للامم المتحدة

وحين تفجرت ازمة الطاقة على هذا النحو؟ تزعمت الولايات المتحدة الدعوة الى تكتل من الدول الصناعية المستهلكة للبترول . وقد انتهت جهود كيسنجر فى هذا المجال بالفعل الى تأسيس «الوكالة الدولية للطاقة» منذ بضعة شهور ، وهى تضم الدول الراسمالية المتجمعة فى «منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية » فيما عدا فرنسا . وكان رد الدول المصدرة للبترول هو رفض المواجهة بين المنتجين والمصدرين والدعوة الى مناقشة اعم تشمل اسعار المواد الاولية وقضايا التنمية. وبالفعل تقدم الرئيس الجزائرى هوارى بومدين — بصفته رئيسا للدورة الحالية لمجموعة عدم الانحياز وتنفيذا لمقررات مؤتمر القمة الرابع لتلك المجموعة — بطلب الى كورت فالدهايم بعقد دوره خاصة للجمعية العامة للامم المتحدة لمناقشة قضية المواد الاولية وقضية التنمية. وساندت الدول النامية — او ما يسمى بمجموعة السبعة والسبعين[٢] — هذا الطلب فانعقدت الدورة الخاصة السادسة فى ابريل ومايو ١٩٧٤. وقد اسفرت مناقشاتها عن اقرار وثيقتين على أعلى قدر من الاهمية : « اعلان بشأن اقامه نظام اقتصادى عالمى جديد » [القرار رقم ٣٢٠١] و « برنامج عمل من اجل اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد» [القرار رقم ٣٢٠٢] .

ويبدا الاعلان بشأن اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد بديباجة تعبر فى صدق عن خطورة الموضوع وجدية المداولات.

«نحن اعضاء الامم المتحدة وقد اجتمعنا فى دورة خاصة للجمعية العامة لنتدارس لاول مرة قضايا المواد الاولية والتنمية، وخصصنا الدورة كلها لبحث اخطر المشكلات الاقتصادية التى تواجه العالم..

... نعلن رسميا تصميمنا الموحد على العمل دون ابطاء من اجل اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد، قائم على العدالة، والمساواة فى السيادة، والترابط، والمصلحة المشتركة والتعاون بين الدول بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، نظام يعالج التفاوت ويصحح مظاهر الظلم

[٢] وقد اطلق عليها هذا الاسم منذ انعقاد « مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية » فى جنيف ١٩٦٤ ، بناء على « بيان القاهرة » الذى اصدرته دول عدم الانحياز . ويبلغ اعضاء تلك المجموعة الآن فى الواقع مائة واربع دول .

الحالية ، ويجعل من الممكن تصفية الهوة المتزايدة بين الدول المتقدمة والدول النامية ويؤمن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المضطردة. والسلم والعدل للاجيال الحالية والمقبلة..»

ثم يمضي الاعلان في مواده السبعة ليؤكد على ما ترى الجمعية العامة انه قضايا جوهرية تحتكم الموضوع . واولى تلك القضايا هي ضرورة تغيير النظام الاقتصادي العالمي الحالي لانه «قد ثبت أنه من المستحيل ان تحقق الاسرة الدولية تنمية منصفة ومتوازنة في ظله. ولان الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية مازالت تتسع في اطار نظام اقيم في عصر لم تكن فيه معظم البلدان النامية موجودة كدول مستقلة. ويعمل في اتجاه استمرار التفاوت دائما». ثم يشير الاعلان الى أن النظام الحالي يصطدم مباشرة مع التطورات الدولية الاقتصادية والسياسية، وبالذات بروز دور الدول النامية في المجال الدولي، ويضيف «ان التغيرات التي لا رجعة فيها في علاقات القوى في العالم تقتضي ضرورة ان تشارك الدول النامية مشاركة ايجابية وكاملة ومتكافئة ، في صياغة وتطبيق كل القرارات التي تهم المجموعة الدولية». وهذه الرغبة في المشاركة مبنية على الاقرار بحقيقة الترابط بين اقتصاديات كل الدول الاعضاء في المجموعة الدولية، حيث اثبتت الاحداث الاخيرة [ازمة الطاقة] ان رخاء الدول المتقدمة مرتبط بنمو وتقدم الدول النامية. وبعد هذا العرض المركز للاسباب الداعية الى تغيير النظام الاقتصادي الحالي، يطرح الاعلان بعض المبادىء الهامة التي يجب أن يقوم عليها النظام الجديد: المساواة في السيادة بين الدول وحق تقرير المصير لكل الشعوب ـ ورفض اكتساب الاراضي بالقوة ـ حق كل دولة في تبني النظام الاقتصادي والاجتماعي الذي تعتقد انه في مصلحة تنميتها ، ورفض اي اجراءات تمييزية مترتبة على هذا الاختيار ـ السيادة الكاملة والدائمة لكل دولة على مواردها الطبيعية وكل مظاهر النشاط الاقتصادي فيها بما في ذلك حقها في التأميم ـ وضع قواعد تحكم نشاط الشركات متعددة الجنسية ، وتنظم الاشراف عليها بما يضمن مصالح وسيادة البلدان التي يمتد اليها نشاط تلك الشركات ـ اقامة علاقة عادلة بين اسعار المواد الاولية والمنتجات الصناعية ـ توفير الظروف المواتية لانتقال الموارد المالية والتكنولوجية الى الدول النامية ـ دعم التعاون بين الدول النامية ـ تشجيع اتحادات منتجي المواد الاولية. .الخ.

اما برنامج العمل من اجل اقامة نظام اقتصادي عالمي جديد فهو اشبه بجدول اعمال من عشر نقاط تشكل في رأي الجمعية العامة ما يجب أن يدور حوله الحوار وتبتدع الحلول، وهي :

١ ـ المشكلات الاساسية المتعلقة بالمواد الاولية واثرها على التجارة والتنمية.

٢ ـ النظام النقدي العالمي ودوره في تمويل التنمية في الدول النامية.

٣ ـ التصنيع.

٤ ـ انتقال التكنولوجيا.

٥ ـ الاشراف والرقابة على الشركات المتعددة الجنسية .

٦ ـ ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية.

٧ ـ تنشيط التعاون بين الدول النامية.

٨ ـ مساعدة الدول في ممارسة سيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية .

٩ ـ دعم دور الامم المتحدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي.

١٠ ـ برنامج خاص لمعونات طوارىء للدول التي تاثرت اكثر من غيرها من الازمات الاقتصادية ومنها الدول الاقل نموا والتي ليس لها منافذ بحرية.

ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية

وكما يتضح من البند السادس من «برنامج العمل»، كانت الجمعية العامة العادية قد تعرضت من قبل لفكرة ان حقوق الدول وواجباتها ليست سياسية وقانونية خالصة كما عبر عنها بشكل اساسي ميثاق الامم المتحدة. ان المجتمع الدولي ككل مجتمع بشري يقوم في الاساس على علاقات اقتصادية بين اعضائه. وكما أن الدساتير الحديثة لم تعد تقتصر على تقرير حقوق المواطنين وواجباتهم السياسية ، بل اخذت ترسم معالم العلاقات الاقتصادية التي تميز مجتمعا عن غيره، كذلك لابد لمجتمع الدول من ان يكمل ميثاق سان فرانسيسكو [دستور الامم المتحدة] بميثاق جديد يضع مبادىء اساسية تحكم العلاقات الاقتصادية بين الدول.

وقد تم بالفعل اعداد «ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية » واقرته الجمعية العامة العادية للامم المتحدة في دورتها التاسعة والعشرين [قرار رقم ٣٢٨١] باغلبية ١٢٠ صوتا ضد ستة اصوات وامتناع عشرة. ويتكون الميثاق من تصدير واربعة فصول . وفي التصدير تذكر الجمعية العامة بعض المبادىء والاهداف العامة ذات التمسك باهداف الامم المتحدة ، اهمية التعاون الدولي، ضرورة التنمية بقصد تحقيق رخاء اكثر لكل الدول وارتفاع بمستوى معيشة كل الشعوب، التعايش السلمي . الخ كما تحدد أن الهدف

الاساسى لميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية هو اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد. أما الفصل الاول فعنوانه : « **عناصر جوهرية فى العلاقات الاقتصادية الدولية** » وهو يعدد تلك العناصر فى مادة وحيدة : سيادة كل دولة ، واستقلالها وسلامة أراضيها، المساواة بين الدول فى السيادة، رفض العدوان، رفض التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، المزايا المتبادلة والعادلة ، التعايش السلمى ، المساواة بين الشعوب فى الحقوق ، وحق الشعوب فى تقرير مصيرها، التسوية السلمية للمنازعات ، التعويض عن نتائج الظلم الذى يفرض بالقوة على أمة ، ويحرمها من الوسائل الطبيعية للتنمية ، تنفيذ الالتزامات الدولية بحسن نية ، احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية، عدم السعى للسيطرة ، وتكوين مناطق نفوذ ، العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى الدولى ، التعاون الدولى من أجل التنمية ، حرية الوصول الى البحر بالنسبة للبلاد التى ليست لها منافذ بحرية .

أما الفصل الثانى فعنوانه « **الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول** » ويتضمن ثمانى وعشرين مادة . ومن أبرز نصوصه ما يلى:

— حق كل دولة فى تنظيم الاستثمارات الاجنبية فى بلادها ، وان تمارس ازاءها سلطاتها وفقا لقوانينها والاولويات التى تحددها الاهداف الوطنية . ويرتبط بهذا حق كل دولة فى مراقبة نشاط الشركات متعددة الجنسية حتى يكون نشاطها مطابقا لقوانين البلاد وسياستها الاقتصادية والاجتماعية ، مع الدعوة لتعاون الدول فى مواجهة تلك الشركات .

— حق كل دولة فى تأميم الممتلكات الاجنبية او مصادرتها أو نقل ملكيتها مقابل تعويض مناسب يقدر وفقا لقوانين الدولة وعلى حسب ظروف اتخاذ الاجراء ، وكل نزاع حول التعويض تحكمه قوانين الدولة وتفصل فيه محاكمها .

— حق كل دولة فى الاسهام فى التجارة الدولية وفقا للاوضاع التنظيمية التى تراها ملائمة لعلاقاتها الدولية ، وأن تعقد ما تشاء من اتفاقيات ثنائية أو جماعية ما دامت لا تضر بالتعاون الدولى .

— كل دولة مسئولة عن تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى والحضارى لشعبها ، ولها الحق فى اختيار اهداف ووسائل التنمية وتعبئة الموارد اللازمة واجراء التغييرات التقدمية فى بنيانها الاقتصادى والاجتماعى بما يضمن مشاركة الشعب مشاركة كاملة فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها .

— حق كل الدول ، بحكم المساواة القانونية بينها ، فى المشاركة الكاملة والفعلية فى اتخاذ القرارات الدولية المتعلقة بالمشكلات الاقتصادية والمالية والنقدية .

— حق كل دولة فى الاستفادة من التقدم العلمى والتكنولوجى والحصول على التكنولوجيا الحديثة مع تطوير التكنولوجيا المحلية .

— التزام الدول جميعا بتحقيق نزع السلاح تحت رقابة دولية فعالة وتخصيص جزء من اعتمادات التسليح لتمويل التنمية فى البلدان النامية .

— حق الدول النامية فى الحصول على معاملة جمركية تفضيلية فى اسواق الدول المتقدمة بدون تمييز ، ودون اشتراط المعاملة بالمثل .

— يجب على الدول النامية أن تأخذ بعين الاعتبار امكان زيادة حجم تجارتها مع الدول الاشتراكية ، وأن تمنح هذه الدول نفس الشروط التى تتعامل بها مع الدول الرأسمالية .

— تشجيع التجارة والتعاون بين الدول النامية . .

وقد خصص الفصل الثالث لتحديد « **المسئوليات المشتركة ازاء الجماعة الدولية** » . واهم ما جاء به النص على اعتبار البحار والمحيطات وقاعها والفضاء الخارجى ملكية مشتركة للبشرية كلها وضرورة تنظيم استغلالها دوليا . ثم الالتزام بحماية البيئة ومقاومة التلوث . وفى الفصل الاخير بعض النصوص الختامية اهمها ضرورة ان يكون موضوع هذا الميثاق فى جدول اعمال الدورة العادية الثلاثين ، ثم مرة كل خمس سنوات لمتابعة تنفيذ كل ما تقرر بشأنها .

الاطار الاقتصادى والسياسى

والسؤال الذى يطرح نفسه الان هو : ما هى الاوضاع الاقتصادية والسياسية الجديدة التى خرجت بالمناقشة حول عيوب النظام الاقتصادى العالمى من حيز النقد الاشتراكى للعلاقات بين الدول الرأسمالية والدول النامية الى ساحة أرحب بكثير يشترك فيها مفكرون من عقائد مختلفة وتصل الى مسامع قطاعات عريضة من الرأى العام ، ويتأثر بها رجال الدولة والمشتغلون بالقضايا العامة، ثم تفرض نفسها على الحكومات والهيئات الدولية فى قوة بحيث تصدر بشأنها ذلك القدر من القرارات

وتنظم حولها المؤتمرات ؟ وتبدأ الاجابة على هذا السؤال بنفى ان يكون الامر نزعة فكرية عابرة تشغل الناس بعض الوقت ثم تتراجع الى ما وراء الاضواء فى اطار ما يمكن أن نسميه « الموضة » الفكرية . فواقع الامر هو أنه قد تراكمت فى عالم اليوم مجموعة خطيرة من الازمات يأخذ بعضها برقاب بعض ، ولا يقدم لها الفكر السائد الحلول الناجعة ، بل على العكس أن وجودها واستمرارها يشكل دحضا صارخا لعدد كبير من الافكار التى كانت فى حكم المسلمات طوال الثلاثين عاما الماضية . ان قضيه « النظام الاقتصادى العالمى الجديد » مطروحة بالحاح لان الظروف الموضوعيه قد نضجت لطرحها ، واستشر الاحساس بأن العالم قد وصل الى « لحظة انفصام تاريخية » بين القديم والجديد . ولننظر الان الى بعض تلك الازمات :

أزمة التنمية فى العالم الثالث

تفيد احصائيات الامم المتحدة بأن دول العالم الثالث حققت معدل نمو فى الناتج القومى الاجمالى خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٧٠ يزيد قليلا عن ٥ فى المائة . وكان التعليق التقليدى على ذلك هو ان هذا المعدل أعلى مما كانت تحققه الدول المتقدمة فى مراحل نموها الاولى . وسيرا على هذا المنطق تبنت الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها الخامسة والعشرين [القرار رقم ٢٦٢٦] اقتراح لجنة خبراء التنمية بأن يكون هدف عقد التنميه الثانى [١٩٧٠ — ١٩٨٠] معدل نمو مستوى متوسط للبلاد النامية قدره ٦ فى المائة . وكان الفكر السائد فى الغرب وفى الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية يسلم بنظرية « مراحل النمو » التى تفسر التخلف بانه مجرد تأخر تاريخى ، وبالتالى فانه ما دامت الدول النامية تحقق معدلات نمو أعلى من الدول المتقدمة ، فانها ستصل بعد بضع عشرات من السنين الى مستوى الدول المتقدمة . وفى داخل كل دولة نامية كانت الدعوة هى تشجيع التفاوت فى الدخول لان اصحاب الدخول العالية هم وحدهم القادرون على الادخار والاستثمار ، ولان التجربة التاريخية للدول الرأسمالية اثبتت ان « الرخاء يتساقط » من اعلى كالمطر الخفيف حتى يروى بالتدريج أرض الفقر فى قاع المجتمع فتقل حدة التفاوت بارتفاع دخول ادنى الطبقات .

ولكن الواقع يكذب هذه الصورة الزاهية على طول الخط . فمعدل نمو الناتج القومى على مستوى العالم الثالث كله رقم مضلل بطبيعته . انه يخفى مثلا أثر الارتفاع الضخم فى الناتج القومى لعدد محدود من الدول المنتجة لمادة اولية اكتشفت فيها حديثا ، او ارتفع سعرها بشكل ملموس مثل البلدان التى اكتشف فيها البترول خلال الفترة محل الدراسة] . وفى الطرف الاخر يخفى حقيقة « البلدان الاقل نموا » حيث لم يصل معدل النمو الى ١ فى المائة والتى يتجاوز عددها الاربعين دولة تضم عدة مئات من الملايين . وهو اخيرا يخفى حقيقة أن عائد النمو الذى تحقق قد تركز فى يد فئات المجتمع العليا بحيث زادت الفروق بين الطبقات . ومثال ذلك ما حدث فى المكسيك التى حققت معدل نمو بين ٦ و ٧ فى المائة طوال خمسة عشر عاما متتالية ، وكانت النتيجة ان نصيب خمس السكان الذين يحصلون على أعلى الدخول كان فى ١٩٥٠ عشرة أمثال نصيب الخمس الذى يحصل على حد ادنى الدخول ، فأصبحت النسبة فى ١٩٦٩ ستة عشر مثلا . وحتى مع التغاضى عن هذا كله فان الامر الثابت فى أواسط السبعينات هو تراجع معدل النمو وتعثر كل تجارب التنمية حتى تلك التى كانت تتسم بالتقدمية .

وفى عدد محدود من الارقام يمكن أن نصور الاوضاع فى العالم الثالث كما تبدو الان فى نهاية ثلاثين عاما امتلأت بالحديث عن التنمية ، وما اقترح لها من برامج وخطط على المستويات المحلية والاقليمية والدولية ، وما عقد بشأنها من اتفاقيات ثنائية او متعددة الاطراف او دولية ، وبالرغم من تكاثر المنظمات العالمية والاقليمية التى نشأت لتحقق تقدم البشرية .

— يضم العالم الثالث سبعين فى المائة من البشرية ، ومع ذلك فاجمالى دخله [بما فيه دول البترول] لا يتجاوز ثلاثين بالمائة من الدخل العالمى .

— تحصل الدول النامية المنتجة للمواد الاولية على ما لا يزيد عن ١٠ فى المائة من سعر بيع تلك المواد للمستهلك النهائى ، حتى فى الحالات التى لا يجرى فيها أى تصنيع لتلك المواد . والفرق تستولى عليه الشركات الرأسمالية من خلال عمليات النقل والتأمين والتسويق . الخ . والمثل الصارخ لذلك ، هو ان الدولة المنتجة للمواد تحصل على سبعين سنتا فقط ثمنا لصندوق الموز الذى يباع للمستهلك بستة دولارات .

— تحصل الدول النامية على اربعة بالمائة فقط من القروض التى يقدمها النظام المصرفى الدولى [صندوق النقد الدولى ومجموعة البنك الدولى معا] .

— لا ينتج العالم الثالث حتى الان ، ورغم كل جهود التصنيع الا سبعة بالمائة من الانتاج الصناعى العالمى . وهذه النسبة محصورة فى عدد محدود من الدول وعدد محدود من

الصناعات [النسيج ، تجميع السيارات ، الاسمنت . الخ].

ـ تجاوزت المديونية الخارجية لدول العالم الثالث مائة وعشرين الف مليون دولار. وتبلغ خدمة الدين [سداد الفوائد والاقساط] اكثر من ٥٠ في المائة من حجم معونات التنمية الرسمية التي تقدمها لها الدول الصناعية . وقد بلغ عدد كبير منها حد العجز عن خدمة ديونه الخارجية بانتظام ».

ـ حين طالبت الدول النامية بأن تخصص الدول الصناعية ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي لكل منها لمعونات التنمية هبطت الدول الغنية بهذه النسبة الى ٧ر٠ في المائة وحتى هذا الالتزام لم يحترم بحيث تناقصت نسبة معونات التنمية بالتدريج لتصل الى ٣ر٠ في المائة فقط . وعلى سبيل المقارنة لا يزيد صافي التحويلات المالية المخصصة لاغراض التنمية عن واحد على ثلاثين من الانفاق العالمي على التسليح ..

ـ في الهيئات الدولية المخولة سلطة اصدار القرارات ، لايكاد يسمع صوت العالم الثالث ـ رغم انه يضم اغلبية البشر ـ وهو بالقطع لايحسم شيئا . وهذا واضح في مجلس الامن حيث تملك خمس دول مقاعد دائمة ، وتملك كل منها حق «الفيتو» على اى قرار يصدره المجلس. في حين ان الجمعية العامة للامم المتحدة التي تتساوى فيها الدول ليس لها الا حق اصدار التوصيات. كما ان المنظمات الدولية التي تملك التصرف في الاعتمادات الدولية تدار عادة على اساس تناسب قوة التصويت مع حصة كل دولة في التمويل .

ـ وحتى في مجال الفكر يخضع العالم الثالث لتاثير واضح ومسيطر من جانب الدول الصناعية الكبرى ، والدول الرأسمالية بالذات ، من خلال نظم التعليم المنقولة عن الخارج ، ومن خلال وسائل الاعلام التي تهيمن عليها تلك الدول .

ـ يموت عشرات الالاف جوعا كل عام في بلدان العالم الثالث ، في حين يعيش اكثر من الف مليون في حالة سوء تغذية مزمنة . وعلى سبيل المقارنة تستخدم الولايات المتحدة سنويا حوالي ثلاثة ملايين طن من الاسمدة ـ يمكن ان تساعد على انتاج ٣٠ مليون طن من الحبوب الغذائية ـ لتربية الحشائش في ملاعب الجولف واراضي سباق الخيل والمقابر ».

ـ بينما ازدادت الاقليات الغنية ثراء ، يعيش ٧٥٠ مليون نسمة من ابناء العالم الثالث تحت مستوى الفقر المطلق الذي حدده البنك الدولي ».

ـ نصف سكان العالم الثالث لم يتلقوا اى تعليم ، في حين ان ثلثي اطفاله لا يجدون مكانا بالمدارس ».

ـ يستهلك المواطن الامريكي مباشرة او بعد التحويل الى بروتين حيواني ١٨٥٠ رطلا من الحبوب في السنة في حين لا يزيد نصيب مواطن العالم الثالث عن ٣٩٥ رطلا .

.. ويمكن ان تطول قائمة الارقام المفجعة لتغطي صفحات اخرى كثيرة . وانما الامر الذي يمكن ان نؤكده دون مزيد من الاسترسال هو ان الواقع المفجع في العالم الثالث يرجع الى سببين: الاول استغلال الرأسمالية العالمية للدول النامية، والثاني خطأ استراتيجيات التنمية المتبعة في العالم الثالث [التي كانت في معظم الاحوال موصى بها من الدول الغربية والهيئات الدولية] من حيث انها عجزت عن مواجهة مطالب الجماهير وادت الى زيادة الفوارق بين الطبقات ومزيد من التبعية للدول الرأسمالية .

الكساد في العالم الاول :

تعاني مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة [التي تضمها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية] منذ ثلاث سنوات حالة كساد اقتصادي تختلف عن موجات الكساد التي سبقتها منذ الحرب العالمية الثانية بامرين : طول مدتها واهمية ابعادها من ناحية ، واصطحابها بتضخم مستمر من ناحية اخرى ».

لقد سارت الدول الرأسمالية خلال الثلاثين عاما الماضية على السياسة التي اقترحها الاقتصادي الانجليزي لورد كينز في اواسط الثلاثينات والقائمة على تدخل الدولة لحماية الاقتصاد من الازمات الحادة التي يقوده اليها دوريا اطلاق مبدأ الحرية الاقتصادية . وكان هذا التدخل يتمثل في انه كلما بدرت بوادر الكساد سارعت الدولة الى اتخاذ الاجراءات الكفيلة بزيادة الانفاق العام والخاص لتزيد الطلب على السلع والخدمات ويدب النشاط من جديد في الحياة الاقتصادية . وكانت تلك الاجراءات تتمثل في : تخفيض الضرائب وتخفيض سعر الفائدة [ليزيد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية] وزيادة الانفاق الحكومي عن طريق التمويل بالعجز [أى طبع كميات اضافية من البنكنوت بشيء من التبسيط] . فاذا ما اندفع الاقتصاد في طريق التوسع بسرعة تهدد بارتفاع تضخمي في الاسعار ، لجأت الدولة الى الاجراءات العكسية التي تؤدي الى ضغط الطلب : زيادة

الضرائب ، زيادة سعر الفائدة ، تخفيض الانفاق الحكومي . وجوهر هذه السياسة ينحصر في فكرة واحدة وهي انه حيث توجد بطالة وكساد لا يوجد خطر تضخم . والامر « المحير » في الكساد الحالي هو زيادة نسبة البطالة مع استمرار التضخم وارتفاع الاسعار مما جعل الحكومات تتخبط بين اجراءات مقاومة التضخم واجراءات مقاومة الكساد . وظهر في لغة الاقتصاد مصطلح جديد يعبر عن الوضع الراهن هو « **الكساد التضخمي** » . وازاء هذا الوضع يرى عدد متزايد من الاقتصاديين الغربيين ان الازمة الحالية ازمة في بنيان النظام الرأسمالي . وليست مجرد ازمة في أسلوب أدائه الاقتصادي . كما أنهم يرون أن بعض عناصر الازمة يكمن في العلاقات مع العالم الثالث . فنمو الاقتصاد الغربي كان يعتمد حتى الان على فرض ضمني، هو استمرار الحصول على المواد الاولية من العالم الثالث بكميات غير محدودة وأسعار منخفضة . وهذا الفرض لم يعد من الممكن التسليم باستمراره في السنين المقبلة . ولقد ذهبت بعض التوقعات الى أن استمراره — حتى لو كان ممكنا — اصبح غير مرغوب فيه . واشهر تلك الدراسات هي التي تولاها « نادي روما » — وهو هيئة بحوث خاصة تمولها الشركات الكبرى — ونشرها تحت اسم « حدود النمو » .

وعلى أية حال فان ثمة وعيا متزايدا في الغرب بأن نموذج النمو الذي سارت عليه تلك البلدان يهدم البيئة الطبيعية ، ويزيد من التلوث عن كل حدود يمكن التسامح فيها ، ويؤدي الى تمركز السكان في تجمعات حضرية ضخمة تتجاور فيها ناطحات السحاب مع « العشش » وتصبح الحياة فيها مصدر مشقه وتوتر عصبي . وقد اعتمد هذا النمو على استهلاك محموم من السلع المادية اصطنعته وغذته وسائل الاعلام وأشكال الاعلان المختلفة، مما ادى الى تبديد رهيب لموارد غير متجددة [مثل البترول] او لا تتجدد الا بصعوبة [مثل الغابات، مورد الاخشاب ولب الورق] .

وبالرغم من هذا الرخاء المادي الظاهر، تضم الدول الغربية « جيوب فقر » لا يستهان بها . وهي مسرح مستمر للتوترات الاجتماعية ، كما ان انفجار أعمال العنف الفردي والجماعي فيها ، وارتفاع معدلات الانتحار وانتشار المخدرات [فضلا عن الخمور والادوية المهدئة] ليست شواهد صحية لهذه المجتمعات . ومن الطبيعي ان يتطلع الناس فيها الى نوع من الحياة افضل .

واخيرا فان الغرب قد تعود لعدة قرون أن يعتبر حدود العالم هي حدود أوروبا وامتدادها الحضاري في أمريكا الشمالية ، أما بقية البشرية فكانت مستعمرات في خدمة الغرب . واليوم اصبح اولئك الذين لم يكن لهم في شئون العالم صوت ، يدركون انهم اغلبية البشرية وانهم يملكون موارد لا يمكن أن يستمر رخاء الغرب بدونها . لقد بدأوا يدركون قوتهم وليس حقهم فقط . لقد صاغ بعض الفرنسيين تعبير العالم الثالث قياسا على تعبير « الطبقة الثالثة » الذي كان يستخدم في فرنسا قبل الثورة اسما لكل أولئك الذين لم يكونوا من النبلاء أو كبار رجال الكنيسة وهذا التشبيه في محله ، لانه يحتوي على المغزى العميق لحركة شعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية : وضع حد لسيطرة الاقلية واشاعة الديموقراطية في المجتمع الدولي . واذا كان ثمة اضافة فهي أن البشرية قد اكتشفت في الطريق من سنة ١٧٨٩ حتى الان الاشتراكية . واصبح مفهوم « المساواة » في نظر الملايين المحرومة يعني اكثر من الحصول على صوت في الانتخابات .

العالم الثاني

ونعني به مجموعة الدول الاشتراكية المتقدمة التي يضمها « مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة او الكوميكون كما يسمى في الغرب . ومن الملاحظ ان ممثلي هذه المجموعة في الهيئات الدولية يعترضون عادة على فكرة تقسيم العالم الى دول غنية ودول فقيرة ، او دول الشمال ودول الجنوب على أساس ان هذه التقسيمات تنقصها الدقة العلمية ، كما أنها في النهاية تطمس التقسيم الاساسي للعالم بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي . وربما كان مما يزيد في معارضتهم لهذه التقسيمات ان الصين تتمسك بها ضمن حملتها السياسية ضد الاتحاد السوفيتي . ولاشك في ان الشمال والجنوب تعبيران جغرافيان في الاساس ، كما أن مفهومي الغنى والفقر في ذاتهما يحتاجان الى تحديد وبيان للاسباب . ولكن الامر المقطوع به هو ان العالم ينقسم الى فريقين من البلدان : بلدان متقدمة ، ذات مستوى معيشة مرتفع ، وتنتمي جميعا — فيما عدا اليابان — للحضارة الاوروبية ، وشاء التاريخ ان تكون كلها في المنطقة المعتدلة الشمالية من الكرة الارضية . وبلدان متخلفة ذات مستوى معيشة منخفض تنتمي كقاعدة عامة الى حضارات غير اوروبية ويقع معظمها في المناطق المدارية والاستوائية . وهذا التقسيم لا يلغي بحال انقسام العالم بين نظام رأسمالي ونظام اشتراكي ، ولا يحل محله، فالدولة المتقدمة يمكن ان تكون رأسمالية او اشتراكية . والدولة النامية يمكن ان تحاول السير على النظام الرأسمالي ، او تختار طريق الاشتراكية . وليس أدل على ذلك من ان دول العالم الثالث الماركسية

اللينينية ليست اعضاء فى مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة [٣] . والتسليم بهذا الواقع لا يتعارض اطلاقا مع حقائق أو قناعات أخرى مثل: ان النظام الرأسمالى بامتداداته الاستعمارية هو المسئول الأول عن تخلف دول العالم الثالث ، وان طريق التنمية الجادة الوحيد امام تلك الدول هو طريق الاشتراكية ، وان الاشتراكية هى مستقبل البشرية ... الخ .

ومهما يكن من أمر ، فان ما احرزته الدول الاشتراكية المتقدمة من نجاحات اقتصادية واجتماعية باهرة ، وما فتحته سياسة الانفراج الدولى امامها من مجالات للتبادل التجارى مع الدول الرأسمالية على نطاق واسع ، وما تقدمه من مساعدات للدول النامية وما تعقده معها من صفقات تجارية — كل ذلك ادى الى التزايد المستمر فى نصيبها من التجارة الدولية بحيث لم يعد من المستطاع اغفال دورها فى النظام الاقتصادى العالمى ، ولا أن نتجاهل من ناحيتها انعكاسات هذا النظام على اوضاعها الداخلية . وكل هذا يثير عددا من القضايا :

— أن الدور المتزايد للدول الاشتراكية فى المعاملات الاقتصادية الدولية يعنى بالضرورة أن تصبح اكثر ايجابية فى معالجة قضايا مثل التجارة الدولية والنظام النقدى العالمى ، ومنظمات التمويل الدولية ، فهى مثلا لا تستطيع ان تتفادى اثار التضخم العالمى تماما . واذا كان الحد من تلك الاثار ممكنا فى الاتحاد السوفيتى حيث لا تمثل التجارة الخارجية اكثر من ٤ فى المائة من الناتج السنوى الاجمالى فان الحجر التى تمثل تجارتها الخارجية أكثر من ٤٥ فى المائة من الناتج القومى تعانى بشكل واضح من آثار التضخم العالمى . حقا انه لابد من اعادة النظر فى تشكيل اسلوب عمل منظمات مثل « الجات » والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى .. الخ لتستطيع الدول الاشتراكية ان تأخذ مكانها فيها ، وهذا بالدقة ماتطالب به دول العالم الثالث ، حتى يمكن ان تتحقق فى المنظمات الاقتصادية الدولية اغلبية من الدول النامية والدول الاشتراكية تماثل تلك التى تسود اجتماعات الجمعية العامة للامم المتحدة .

— ومن ناحية اخرى لابد للدول الاشتراكية المتقدمة من التخلص تدريجيا من اسلوب اتفاقيات التعاون والتجارة الثنائية لتلقى بالتدريج بوزنها كله فى السوق العالمية ضمن علاقات متعددة الاطراف . ومن المعروف ان الدول النامية تفضل العلاقات المتعددة الاطراف على العلاقات الثنائية لانها توفر لها حرية حركة أكثر ؟ وتؤكد معنى استقلالها الاقتصادى . لقد نشأ اسلوب الاتفاقات الثنائية والدفع بالعملات الحسابية ، وعدم قابلية عملات الدول الاشتراكية للتحويل فى ظروف تاريخية كانت المبادلات التجارية بين الدول الاشتراكية وغيرها عمليات محصورة العدد والحجم وتكاد تكون استثنائية . ولذلك فهى لاتتفق مع اتساع حجم مبادلاتها الحالى واعتمادها المتزايد عليها ، ولا مع ما وصل اليه اقتصادها من مكانة مرموقة يمكن ان تجعل عملة مثل الروبل اكثر ثباتا بكثير من الدولار .

— ولما كانت الدول الاشتراكية المتقدمة تتعامل مع الدول النامية على اساس الاسعار العالمية فانها لابد ان تدرك الطبيعة الاحتكارية لتلك الاسعار وان تضم اصواتها الى اصوات العالم الثالث التى تطالب باسعار عادلة لصادراتها — ولا سيما من المواد الاولية — ويوضع نظام عالمى يقلل من التقلبات الحادة فى تلك الاسعار .

— واخيرا لقد بدأت الدول الاشتراكية المتقدمة عصر الاستهلاك الواسع ، وهى لابد ان تواجه كيف يمكن أن يرتفع مستوى معيشة مواطنيها باطراد مع تفادى الاخطار والاضرار التى أصطحبت بنموذج الاستهلاك الواسع فى الدول الغربية .

ان تلك المشكلات والازمات يؤثر بعضها فى البعض الاخر ، وتنعكس آثارها جميعا على الاقتصاد العالمى فى مجموعه بحيث اصبح من الممكن الشك فى ان تستطيع أى دولة بمفردها ، او مجموعة صغيرة من الدول ان تحقق رخاء مطردا لمواطنيها دون أسهام فى محاولات اكثر شمولا لتغيير اوضاع الاقتصاد العالمى الحالية ، وهذه ظروف مواتية موضوعيا للعالم الثالث الذى بدأ نضاله من اجل التحرر الاقتصادى بعد نجاحه فى معركة التحرر السياسى . ان فكرة النظام الاقتصادى العالمى تفقد بالنسبة لشعوبنا كل مدلول اذا لم تحمل فى طياتها تحررنا الاقتصادى . وبهذا الفهم يتضح ان اقامة نظام اقتصادى عالمى جديد ليس قرارا يتخذ فى اجتماع دولى وحيد ، وانما هو عملية تاريخية ونضالية بدأت بالفعل وستستمر لسنوات ، لقد انقضت عشرون سنة بين مؤتمر باندونج واستقلال موزمبيق ، وليس هناك ما يدعو الى الظن بأن التحرر الاقتصادى سيتم فى فترة أقل . والامر الهام بعد اتضاح الهدف الاستراتيجى هو اختيار الخطى التكتيكية . وهذا ماسنحاوله فى مقال تال نستعرض فيه القضايا المطروحة والحلول المقترحة .

---

[٣] جمهورية منغوليا الشعبية انها فى المجلس المذكور صفة المراقب .